



الإنتربول

نشرة
بنفسجية

الأسلوب الإجرامي

نوع الواقعة:	استخدام احتيالي لسجلات سفن صيد لدى دول العلم.
تاريخ الواقعة:	قائم منذ عام 2000
مكان الواقعة:	العالم أجمع
بلد الواقعة:	جميع الولايات القضائية التي تقدّم فيها سجلات سفن مزورة ووثائق مزورة مقترنة بها، تتعلق بالسفينة أو بمالك السفينة أو مشغلها أو بالتجار بالمنتجات.
ظروف الواقعة:	يُطلب من سفن الصيد التي تتجاوز أبعادها حداً معيناً والتي تعمل بموجب أنظمة إدارة أو تنظيم دولية ووطنية أن تسجل اسمها في سجل دولة علم. وتبعاً للنظام القانوني الساري، يمكن أن يتضمن تعريف سفن الصيد ناقلات السمك المجلد وسفن المساندة.
	التسجيل القابل للتحقق لدى دولة علم كشرط مسبق للحصول على رخص الصيد في دولة ساحلية.
	تقدّم وثائق التسجيل الرسمية الصادرة عن دولة علم إلى هيئات تنظيمية في بلدان أخرى لغايات عدة يستند العديد منها إلى افتراض رقابة النوعية وقدرة دولة العلم على التحقق من الوثائق بموجب سلطتها أو سلطة هيئة تنظيمية أخرى ضمن ولايتها القضائية. وثمة مثال شائع يتمثل في تقديم وثائق تسجيل صادرة عن دولة العلم إلى السلطات المعنية بمنح التراخيص في دولة ساحلية للحصول على حق صيد أسماكها. وفي تلك الحالة، قد تعتمد الدولة الساحلية على التدقيقات والرقابات التي تفرضها دولة العلم في ما يتعلق بشروط الرصد والمعاينة والإشراف المنفذة بصورة مشتركة.
	التسجيل القابل للتحقق لدى دولة علم كشرط للتجارة بالمنتجات
	قد تخضع التجارة بالمنتجات المشتقة عن أنشطة صيد الأسماك لشهادة الامتثال للقوانين الوطنية المتعلقة بصيد الأسماك في دولة العلم، أو القوانين الجمركية لبلد المصدر، أو تحديد الرسوم الجمركية، أو شهادة السلامة الغذائية لحماية الصحة العامة (كالمواد الحافظة المحظورة على سبيل المثال).
	ويحول التسجيل لدى إدارات علم معترف بها دون التحقق بشكل موثوق من أيّ من تلك

العناصر، ويتفاهم احتمال أن تكون جميع الشهادات التنظيمية المقترنة بها مبنية على ادعاءات كاذبة.

الاحتيال: سفينة واحدة، وهويات عدة

تبين نشرات بنفسجية صدرت سابقا عن الإنترنت أسلوبا إجراميا رائجا يتمثل في اعتماد سفينة صيد واحدة عددا من الهويات الاحتيالية. ويرمي هذا الاحتيال إلى تجاوز جميع الرقابات المبينة أعلاه، وهو ينتمي إلى نماذج أعمال إجرامية اقتصادية منظمة عبر وطنية ترمي إلى تقليص تكاليف الاشتغال إلى أقصى حد والتهرب من رقابة الولايات القضائية وجني أكبر قدر ممكن من الأرباح التي تدرها التجارة في المنتجات.

الاحتيال: سفن عدة، وهوية واحدة

يتمثل هذا النوع من الاحتيال في اعتماد سفن عدة هوية سفينة واحدة حصلت على رخصتها بشكل قانوني. وفي تلك الحالات، يستند المشغلون إلى انعدام التدقيق المتقاطع لعمليات المراقبة التي قد تكشف وجود سفينة واحدة في عدد من المواقع المختلفة والمتباعدة في الحين ذاته. وتتفاهم عوامل الخطر تلك بوجود صعوبات في التعاون بين ولايات قضائية عدة، وصعوبات في ترجمة الوثائق إلى لغات أخرى، وعدم الإلمام بالوثائق المعيارية، وبناء العديد من السفن على نفس الشاكلة تماما.

وبفضل التعاون مع أكثر من 40 بلدا من البلدان الأعضاء في المنظمة، أضحي لدى الإنترنت إدراك جيد لتلك الأساليب الإجرامية. وتجمع هذه النشرة البنفسجية معلومات واردة من بلدان أعضاء في الإنترنت كانت سجلاتها أو سلطات موانئها أو سلطاتها الجمركية أو أنظمة مصائد الأسماك أو الصحة الغذائية أو التلوث البحري لديها قد وقعت ضحية لعمليات الاحتيال تلك. وإلى جانب الأضرار التي تلحقها تلك الأنواع من عمليات الاحتيال بأنشطة صيد الأسماك والتجارة بالمنتجات السمكية، يمكن أن يكون لها وقع أيضا على الشؤون التجارية كالتأمين ونقل الرهون البحرية، على سبيل المثال لا الحصر. وثمة وقع أخير غير مباشر يتمثل في الصعوبات المواجهة لمراقبة طواقم السفن والصلات المحتملة بالجرائم المرتبطة بذلك كالاستغلال في العمل أو حتى الاتجار بالبشر.

الكشف وعوامل الخطر والفرص

من بين التدابير التي يمكن أن تلجأ إليها البلدان لمنع استخدام عمليات التسجيل الاحتيالي تلك لغاية الحصول على وثائق قانونية ما يلي:

- التحقق من التسجيل مع دولة العلم المزعومة؛
- استخدام أدوات وإجراءات التحقق الجنائي، ولا سيما عند إبراز نسخ عن الوثائق؛
- تزويد وثائق التسجيل بسمات أمنية معززة؛
- اعتماد إجراءات تشغيل موحدة بسيطة أثناء التفتيش كالتحقق من نوعية الوثائق نفسها باعتماد قاعدة DQS (التفصيل والنوعية والوضوح).

وأثناء تفتيش السفن، أماطت أجهزة إنفاذ القانون اللثام عن مجموعة شاملة من القرائن الداعمة لعمليات الاحتيال، بما في ذلك وجود أعلام بلدان ذات صلة، ونماذج تسجيل غير مملوءة خاصة بتلك البلدان، وأدوات لتزوير الوثائق، وأختام تبدو كأنها رسمية. وفي بعض الأحيان، يجعل المحتالون

السفينة عديمة الجنسية، الأمر الذي يعقد الأمور بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون ويفرض صعوبات إضافية في تنسيق التحقيقات بين ولايات قضائية مختلفة.

وصف الأسلوب الأساليب الإجرامية:

1. في حالة فعلية واحدة، تلاعب ريان سفينة بوثائق تسجيل أصلية صادرة لتخريبها، ترد فيها عبارة 'NOT FOR NAVIGATION' (غير صالحة للإبحار)، فأزال كلمة 'NOT' (غير) لتبدو كأنها رخصة تسجيل نظامية. وكشف المحققون عملية الاحتيال بعد فحص الوثائق عن كثب. وشطبت هيئة التسجيل المعنية السفينة من سجلاتها فور إخطارها بالاحتيال.

2. قبل تسجيل السفينة بشكل كامل ونهائي، تصدر هيئة تسجيل دولة العلم وثائق تسجيل مؤقتة تخضع لشروط محددة زمنياً للتحقق من الامتثال. غير أن تلك الشروط لا تستوفي على الإطلاق وتحصل السفينة رغم ذلك على تسجيلها الكامل. وأحد الأمثلة على تلك الشروط هو مطلب أن تخضع السفينة للتفتيش على يد معاين من دولة العلم في وقت محدد وفي مرفأ محدد. ويمكن أن يفضي هذا الأمر إلى نوعين من الاحتيال. ففي النوع الأول، لا تستوفي تلك الشروط بتاتا، وتحصل السفينة مع ذلك على تسجيلها النهائي فتصدر دولة العلم وثائق التسجيل رغم كل شيء. ومن جهة أخرى، يمكن للسفينة أن تواصل الإبحار حتى بعد انتهاء صلاحية وثائق التسجيل المؤقتة ودون أن تستوفي الشروط، أو يلجأ مالكوها أو مشغلوها إلى الرشوة لتزوير الوثائق المصادقة على امتثال السفينة للشروط.

3. الفساد: تصدر وثائق التسجيل باستخدام نماذج صحيحة صادرة عن دولة العلم ومُهرّ بالتوقيع والأختام المطلوبة، لكنها لا تسجّل في سجلات دولة العلم نظراً لوجود ممارسات فاسدة.

4. وثائق مسروقة غير مملوءة: يحصل المشغلون على نماذج وثائق تسجيل غير مملوءة فيضطلعون بملئها في البحر مستخدمين أختاماً وتوقيعات مزورة.

5. علامات السفينة: تعدّل علامات هيكل السفينة وعناصر تحديدها الخارجية حتى تحاكي أوصاف السفينة المبيّنة في نسخ وثائق التسجيل الصادرة لسفينة أخرى ذات تصميم مماثل. ولئن كانت جميع العلامات الخارجية الموسومة على هيكل أيّ سفينة تتبع قواعد معينة وصارمة للغاية؛ فينبغي أن تشير العلامات المكتوبة يدوياً أو تلك الموضوعة على الهيكل بشكل غير مهني الشكوك. ويمكن في تلك الحالات أن يساعد اعتماد قاعدة DQS (التفصيل والنوعية والوضوح) في الحكم على حدوث احتيال أو عدمه.

6. الجهات الثالثة: يضطلع وكلاء جهات ثالثة، في بلدان غير بلدان التسجيل، بإصدار وثائق التسجيل، دون أي إذن من دولة العلم، أو بفضل إذن كانوا قد حصلوا عليه في الماضي قبل أن تعلقه دولة العلم لاحقاً. وفي تلك الحالات، غالباً ما تحيل دولة العلم المتضررة اعتراضات حكومية رسمية إلى منظمات دولية وإلى الإنترنت لإعلامها بإساءة استخدام علمها. وقد يبلغ عدد الدول المتضررة من أنشطة وكلاء التسجيل الاحتياليين عشر دول.

7. التنقل بين الأعلام: تحصل سفينة على وثائق التسجيل لعلم جديد دون أن تبرز موافقة

دولة العلم القديم على شطب السفينة من سجلها. ويفضي ذلك إلى حالات ربما استخدم فيها عدد من السفن، قد يبلغ 80 سفينة، التابعة لنفس الأسطول وثائق العلم الجديد أثناء تقديمها طلب الحصول على رخص صيد في دولة ساحلية في حين أنها كانت لا تزال مسجلة بشكل رسمي في دولة العلم القديم. ويمكن لدول العلم منع حصول ذلك إذا ما فرضت على السفينة الراغبة في تغيير تسجيلها إبراز محضر شطب التسجيل الصادر عن دولة العلم القديم. وينبغي أيضا أن تكون شهادة الشطب تلك مصادقة.

8. **الملكية الفعلية الأجنبية:** يبدو أن وثائق التسجيل صادرة عن سجل مغلق، الأمر الذي يحظر في الواقع تسجيل سفن الصيد التي تملكها جهات أجنبية.

9. **مكاتب تسجيل وهمية:** تصدر وثائق التسجيل عن مواقع إلكترونية لتسجيل السفن، تكون غير موجودة على أرض الواقع ولا تملك أيّ صلاحيات رسمية، أو يتعذر الاتصال بمكاتبها.

تبادل المعلومات والاستخبارات

يحث فريق الإنترنت لإنفاذ القانون في قطاع صيد الأسماك (GFIE) جميع البلدان الأعضاء التي تحوز مواد اختبار ذات صلة أن تتبادلها مع الأمانة العامة للإنترنت من أجل تسهيل إجراء مزيد من عمليات التحليل وتبيان إمكانيات التحقيق.

ويوصى بشدة بتعميم هذه النشرة بنفسجية على أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في بلدكم، المعنية بمكافحة جريمة صيد الأسماك غير المشروع، والجريمة المالية، والاحتيال الجمركي، وتزوير الوثائق، والاحتيال في مجال السلامة الغذائية، لتنبهها إلى تلك الأساليب الإجرامية وليتسنى لها اتخاذ ما يلزم من تدابير ذات صلة بالوقاية والتحقيق.

حالات ملموسة تتطلب التحرك السريع: في حالات ميدانية ملموسة هربت فيها السفن متحدية الأوامر القاضية بعدم مغادرة الميناء، يمكن للبلدان أن تحظر الشبكات الإقليمية بذلك نظرا لتعاظم خطر تزوير هوية السفينة في ميناء التوقف التالي. ولطالما تعاون الإنترنت مع البلدان الأعضاء، وسيواصل التعاون معها، لمساعدتها في إصدار تنبيهات أو تعاميم وطنية تُرسل إلى مجموعة محددة من البلدان، أو إصدار نشرات بنفسجية تعمم على جميع البلدان الأعضاء في المنظمة، أو إجراء عمليات تدقيق جديدة مع بلدان العلم المعنية.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS): يمكن لبعض حالات الاحتيال أن تجعل السفينة عديمة الجنسية. وفي تلك الحالات، قد تنطبق المادتان 92 و110 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على السفن الضالعة في احتيال في السجلات.

التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون في قطاع صيد الأسماك: دليل للمعنيين بإنفاذ القانون: هو دليل صادر عن الإنترنت يتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن هذا الموضوع، ويمكن الاطلاع عليه باللغة الإنكليزية على العنوان التالي: bit.ly/interpolguide-fisheries-lawenforcement2018.

جهات الاتصال: الإدارة الفرعية للإنتربول لمكافحة الأسواق غير المشروعة – برنامج الأمن البيئي

environmentalcrime@interpol.int

الإجراءات الموصى باتخاذها:

يوصى بشدة بتعميم هذه النشرة البنفسجية على أجهزة إنفاذ القانون في بلدكم، لتنبهها إلى هذا الأسلوب الإجرامي وليتسنى لها اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية التي تراها مناسبة. ونشجّع بشدة جميع الجهات المرسل إليها على تبادل البيانات التي تحوزها وتوفير أيّ معلومات مفيدة للتحقيقات ذات صلة بهذا الأسلوب الإجرامي.

مرجع المكتب المركزي الوطني: 2018/952/OEC/ILM/ENS